الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.4

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
23 November 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كريتشلو (نائب الرئيس) ..... (غيانا)

ثم: السيد حسين حنيف (الرئيس) ..... (ماليزيا)

المحتويات

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأُسرة (تابع)

(ج) متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

11-52877X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

في غياب السيد حسين حنيف (ماليزيا)، تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس، السيد كريتشلو (غيانا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) **تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين** (تابع) (A/66/124 و A/66/226)

(ب) **التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأُسرة** (تابع) (A/66/62-E/2011/4، و A/66/121، و A/66/61-E/2011/3، و A/66/129، و A/66/136)

(ج) **متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة** (تابع) (A/66/173)

١ - **السيد غالفيز** (شيلي): تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو، فأعاد تأكيد دعم المجموعة لعمل لجنة التنمية المستدامة ونشاطها في القضاء على الفقر من خلال استراتيجيات جديدة والتزام معزز بالتنمية الاجتماعية. وأضاف أنه يجب على الحكومات والمجتمعات ضمان الإدماج الاجتماعي وتحقيق نظام اجتماعي منصف وديمقراطي متعدد الإثنيات ومتعدد الثقافات قائم على أساس الاعتراف الشامل بحقوق الإنسان كافة، بما فيها الحق في التنمية.

٢ - ومضى قائلاً إن الإدماج الاجتماعي واجب أخلاقي ومسألة تتعلق بالكفاءة الاقتصادية، وكذلك تعبير عن عقد اجتماعي للتضامن والترعة الإنسانية. ويلزم اتخاذ تدابير إضافية عريضة لضمان التنمية الشاملة وتوزيع أكثر إنصافاً لفوائد النمو الاقتصادي ولتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية العامة كوسيلة لمحاربة الفقر والإقصاء ولتعزيز التكامل الاجتماعي. وأضاف أن مجموعة ريو رحبت باعتماد القرار ٢٩٢/٦٤ بشأن حق الإنسان في المياه والمرافق الصحية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - وأشار إلى أنه في ضوء الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، يجب على الحكومات ضمان عدم إضعاف المساعدة الإنمائية. وتؤيد مجموعة ريو التوصية المقدمة من الأمين العام بضرورة أن تخفض المؤسسات المالية الدولية والمانحون الدوليون عبء الديْن دون فرض شروط تقيّد سلطة صنع القرار في الحكومات الوطنية، لا سيما ما يتعلق بالبرامج الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي. ويجب أن تعتمد الدول التدابير اللازمة لمواجهة الأزمة بما في ذلك من خلال إيجاد الأعمال وضمان وصول المنافع إلى أولئك الأكثر تضرراً، كالشباب والمسنين. كما يجب أن تواصل السياسات ضمان حماية الإنفاق الاجتماعي الأساسي في مجالّي الصحة والتعليم. وأضاف أن بلدان مجموعة ريو تنتهج سياسات متنوعة للنهوض بالتنمية الاجتماعية وتحفيز النمو الاقتصادي وإنشاء الوظائف وتعزيز برامج مكافحة الفقر.

٤ - وقال إنه يجب على المجتمع الدولي مواصلة اعتماد تدابير إقليمية وأخرى متعددة الأطراف للتغلب على أزمة الغذاء وتخفيف آثارها على أشد الفئات ضعفاً، مع التركيز على التنمية الريفية والإنتاج الزراعي. ومن المهم معالجة الجوانب الاجتماعية للأزمة، لا سيما آثارها على القوة الشرائية للعمال. كما يلزم وجود أشكال جديدة للتعاون والتضامن الدوليين من أجل القضاء على الجوع والفقر، والمساعدة في تقوية الجهود الوطنية، وضمان الوصول إلى مواد غذائية مغذية وكفالة وجود عالم قائم على مزيد من التشارك والشمول اجتماعياً.

٥ - وطالب البلدان المتقدمة النمو باتخاذ التدابير اللازمة لزيادة فتح أسواقها أمام الصادرات من البلدان النامية،

واستمرار تخفيض عبء الديْن، وتعزيز الآثار الإنمائية المفيدة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتوسيع نطاق نقل التكنولوجيا، وتحسين الهيكل المالي الدولي ليتسنى منع حدوث أزمات مالية في المستقبل.

٦ - وأشار إلى أن التعاون الدولي، بما في ذلك التزام البلدان المتقدمة النمو بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وكذلك التعاون بين بلدان الجنوب، وتقاسم أحسن الممارسات، جميعها أساسية لتعزيز التنمية. كما أنه من الملحّ إجراء الإصلاحات اللازمة للنظام المالي والاقتصادي.

٧ - وقال إن الزيادة في عدد كبار السن ستكون هي الأكبر من نوعها في البلدان النامية، كما ورد في تقرير الأمين العام عن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/66/173). وأضاف أن بلدان مجموعة ريو تشجع بنشاط إدماج كبار السن في المجتمع من خلال استراتيجيات اجتماعية عريضة القاعدة. وينبغي أن يولي المجتمع الدولي مزيداً من الاهتمام لمسألة شيخوخة السكان، بما في ذلك من خلال تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمسنين، وكذلك من خلال تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة. وفي هذا الصدد، تؤيد مجموعة ريو بشدة إمكانية إنشاء آليات جديدة لتعزيز حقوق كبار السن.

٨ - وأشار إلى أن بلدان مجموعة ريو أيدت الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تراعي التدابير الوطنية والدولية لتعزيز العمالة ومكافحة الفقر، المساواة والتكامل الاجتماعي وإدماج مراعاة تعميم المنظور الجنساني، حيث أن تشغيل المرأة بالكامل ضروري لتحقيق مستوى ملائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٩ - وأردف قائلاً إن بلدان مجموعة ريو، في سياق السنة الدولية للشباب، شاركت بنشاط في المؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالشباب، بما في ذلك مؤتمر الشباب العالمي المعقود في آب/أغسطس ٢٠١٠ في المكسيك وأيدت الوثيقة الختامية لاجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالشباب. وأضاف أنه يجب ضمان مشاركة صغار السن في البرامج التعليمية على جميع المستويات ليتسنى بناء مجتمع أكثر ازدهاراً من خلال إعداد الشباب للعمل اللائق.

١٠ - وأعلن عن دعم بلدان مجموعة ريو للمبادرات الوطنية من أجل تنفيذ إعلان الأمم المتحدة المعني بحقوق السكان الأصليين، والأهداف الرئيسية لعقد الأمم المتحدة الثاني للسكان الأصليين في العالم (٢٠٠٥-٢٠١٤). كما تنظر إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات كوثيقة أساسية في تعزيز الإدماج الكامل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي للأشخاص ذوي الإعاقات من خلال إدراج قضايا الإعاقة في برامج التنمية.

١١ - وقال إن معالجة الظاهرة العالمية للهجرة تقتضي حواراً وتعاوناً على الأصعدة الثنائية والإقليمية والدولية. ويجب ضمان حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، والاعتراف بمساهمتهم الاقتصادية والاجتماعية، في ضوء الدور الرئيسي الذي يمكن أن تقوم به الهجرة في تنمية ورخاء جميع بلدان المقصد والمنشأ والعبور، من خلال المهارات الحيوية التي يتعين أن يقدمها المهاجرون. وفي هذا السياق، وجّه الانتباه إلى المنتدى العالمي للهجرة والتنمية المعقود في المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وأضاف أن الاتجاه المتزايد نحو تجريم الهجرة موضع قلق عميق، وكذلك الحقيقة القائلة بأن السياسات المتعلقة بالهجرة لا تتضمن حقوق الإنسان.

١٢ - وأشار في ختام كلمته إلى أن مجموعة ريو تؤيد الرأي القائل بأن ظاهرة الفقر متعددة الأبعاد تتطلب

استراتيجيات جديدة وفعالة للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. كما يجب أن تقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدور أكثر نشاطاً لمنع حدوث أية نكسات ودعم جهود البلدان النامية.

١٣ - **السيدة سيميونوفا** (بلغاريا): تكلمت بصفتها ممثلة للشباب، فقالت إن بلغاريا ملتزمة بقضايا الشباب، وهي واحدة من البلدان القليلة التي لديها برنامج يتيح للشباب المشاركة في صياغة القرارات ذات الصلة بالشباب على أعلى المستويات. وأضافت أنه ينبغي تزويد جميع الشباب بالتعليم طبقاً لقدراتهم واهتماماتهم واحتياجاتهم، ويلزم تحسين جودة التعليم في أرجاء العالم حيث لا يمتلك كثير من الشباب المعرفة الضرورية أو المؤهل اللازم عند التخرج وغالباً ما ينتهي بهم الأمر إلى البطالة. وأشارت إلى أن التعليم يعزز التنمية الشاملة وينبغي أن تكون له الأولوية في جميع البلدان.

١٤ - ومضت قائلة إن لدى حكومة بلغاريا سياسة وطنية للتعليم ترمي إلى زيادة الالتحاق بالمدارس. كما تدرك أن تحسين جودة التعليم من شأنه تحسين حالة البلد عموماً وتحفيز الاقتصاد، ويؤدي الاستقرار وتحويل المعرفة والابتكار إلى قوة دافعة للاقتصاد. وبعد توجيه الانتباه إلى برنامج العمل العالمي للشباب، أشارت إلى أن الشباب قوة مؤثرة ولديهم الإمكانية لتحويل أُمة بأسرها. غير أنه يلزم إدراجهم في عمليات صنع القرار الوطنية ويجب أن تؤخذ آراؤهم في الاعتبار، لا سيما في المسائل التي تمسهم. وأضافت أنه من المؤسف تجاهل معظم الحكومات للشباب عند إعداد أو تنفيذ السياسات ذات الصلة بالشباب، تاركة كثيراً منهم يشعرون بالضياع مما يخلق غالباً التوتر في المجتمع ويمكن أن يؤدي إلى العنف والجريمة. ومن ثم يجب الاعتراف بالشباب كأفراد مهرة وأقوياء قادرين على ابتكار حلول فعالة. كما أن إعطاء الشباب فرصة للتعبير عن آرائهم مما يجعلهم يشعرون بالثقة وإدراك واجباتهم في المجتمع، ويمنحهم هدفاً يسعون إلى تحقيقه ويشجعهم على أن يصبحوا أعضاء في مجتمع ديمقراطي.

١٥ - **السيدة لوتشينوفا** (بلغاريا): تكلمت بصفتها ممثلة للشباب، فقالت إنه على الرغم من أن تقدم بلغاريا في تطوير برنامجها المتعلق بوفود الشباب جدير بالثناء، يلزم القيام بالكثير لمعالجة المشاكل الرئيسية التي تواجه الشباب في بلغاريا، ومنها طول الفترة الزمنية المتزايد بين التخرج والتوظيف وعدم كفاءة مراكز تعليم المهن. ويمكن معالجة ذلك من خلال زيادة دورات التدريب العملي والأنشطة خارج المناهج الدراسية لمساعدة الشباب على تنمية المهارات الاجتماعية والمهنية والتكنولوجية اللازمة في سوق العمل وتعزيز الاتصال بين قطاعيّ العمل والتعليم.

١٦ - وأشارت إلى أن الحد من البطالة أولوية عليا لحكومتها، كما يتضح من اعتمادها استراتيجية متجددة للعمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥، التي من المتوقع أن تزيد معدل التوظيف الشامل، بما في ذلك بين الشباب، والذي لا يزال غير مُرض.

١٧ - **السيد فاليرو برسنيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلده لم ينجو من الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية للرأسمالية، التي عززت مجدداً إضفاء النزعة التجارية على الحق في الصحة والغذاء والعمل والتعليم وأعاقت تحقيق الأهداف الدولية للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف القمة العالمية للتنمية الاجتماعية. وأضاف أن شعوب العالم تعاني من آثار السياسات الامبريالية كانتهاك سيادة الدول وإبادة السكان باسم حقوق الإنسان وتدمير المدن التاريخية ونهب الموارد الطبيعية للبلدان النامية. وعلى النقيض من البلاغة الخطابية

السائدة، فإن الفقر والجوع والشقاء والظلم آخذ في الازدياد في واقع الأمر.

١٨ - وأضاف قائلاً إنه لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية في إطار النموذج الرأسمالي الحالي؛ حيث يجب استعادة البُعد الاجتماعي للتنمية للمساعدة على إنشاء أشكال تشاركية جديدة للمنظمة البشرية على أساس التضامن.

١٩ - وأشار إلى أنه على الرغم من الأزمة، احتفظت حكومة فنزويلا، على سبيل الأولوية، باستثمار اجتماعي في ميزانيتها الوطنية: ففي عام ٢٠١٠، خصصت أكثر من نصف إيراداتها الضريبية لذلك القطاع. وممارسة لسيادتها وتصميمها الذاتي، اختارت قيام مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية، كما يتبين، في جملة أمور، من بينها احتلالها تصنيفاً عالياً على قائمة التنمية البشرية، والحد الكبير من الفقر المدقع ومخصصاتها في الميزانية فيما يتعلق بالصحة، وارتفاع معدل الوصول إلى مياه الشرب المأمونة. وأضاف أن الثورة البوليفارية تحرز تقدماً نحو القضاء على الفقر والتغلب على أوجه الإجحاف، وساعدت أيضاً على زيادة تطوير السياسات لتمكين الشباب، لا سيما من خلال إنشاء وزارة السلطة الشعبية للشباب، كما أن الأُسرة عنصر رئيسي في سياسات التنمية الاجتماعية، حسبما يتضح من عدد من البرامج التي تدرك قيمة العمل المنزلي وتقدم الرعاية الشاملة للنساء والأُسر التي تعيش في فقر مدقع.

٢٠ - وحثَّ الدول الأعضاء على تمهيد السبيل لاعتماد تدابير فعالة أثناء الدورة القادمة للجنة التنمية الاجتماعية ليتسنى معالجة المشاكل الفعلية التي تعوق تحقيق التنمية الاجتماعية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الديمقراطية.

٢١ - تولى الرئيس، السيد حسين حنيف (ماليزيا)، رئاسة اللجنة.

٢٢ - **السيد الفاروق** (المغرب): قال إنه من المهم للمجتمع الدولي معالجة الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية العالمية من خلال تقديم استجابة كافية من خلال البُعد الاجتماعي للسياسات العامة. وفي هذا الصدد، تؤيد حكومته التوصيات الواردة في تقريريّ الأمين العام عن ''الحالة الاجتماعية في العالم في عام ٢٠١١: الأزمة الاجتماعية العالمية'' (A/66/226) وعن ''متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين'' (A/65/168). وأضاف أن إنشاء نظام فعال وملائم للحماية الاجتماعية الشاملة عنصر رئيسي للحد من ضعف قطاعات معينة من السكان تعيش في حالة من عدم الأمن المالي والعمل غير الثابت.

٢٣ - وأشار إلى أن حكومته أنشأت لجنة للرقابة الاستراتيجية تتولى معالجة التنمية الاجتماعية وصيانة العمالة وتحسين التدفقات النقدية لشركات الأعمال المتضررة من الانخفاض الاقتصادي والمساعدة على تنويع الأسواق في مختلف قطاعات الاقتصاد.

٢٤ - وقال إن من بين التدابير الوطنية القائمة لمعالجة المسائل الاجتماعية مبادرة التنمية البشرية التي استفاد منها مباشرة أكثر من خمسة ملايين شخص خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، بما في ذلك عن طريق أنشطة مولدة للدخل ساعدت على إيجاد أكثر من ٤٠ ٠٠٠ وظيفة عمل. وفي الفترة حتى عام ٢٠١٥، سيتم على أحسن وجه تحسين عملياتها لمحاربة الفقر في المناطق الريفية والإقصاء الاجتماعي في المناطق الحضرية، بما في ذلك من خلال حصول الفئات المهمشة على خدمات اجتماعية محسنة.

٢٥ - وانتقل إلى الحديث عن عمل فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، فقال إنه سيتم إيلاء مزيد من الاهتمام لمقترحات ذلك الفريق لوضع صك

دولي جديد مكرس لحقوق كبار السن، والاستخدام الأمثل للآليات القائمة بهدف تعزيز حماية حقوقهم الأساسية. ومن المهم بوجه خاص محاربة التمييز الذي يواجهه كبار السن في مجال العمل والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والمالية وفي مجال المشاركة في صنع القرار. وأعرب عن ترحيب حكومته بالتقرير المعني بحقوق كبار السن وصحتهم الذي قدمه مؤخراً إلى مجلس حقوق الإنسان المقرر الخاص المعني بحق كل شخص في التمتع بأعلى معايير الصحة المتاحة البدنية والذهنية. وأضاف أن كبار السن ليسوا عبئاً على المجتمع، بل رصيداً إضافياً في ضوء تجاربهم ومعرفتهم المتراكمة. كما تعد حكومته استراتيجية وطنية بشأن كبار السن على أساس توصيات خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة والتي سوف تعتمد نهجاً قائماً على المشاركة. كما أنه من المهم معالجة هجرة السكان المسنين في بلدان المنشأ والمقصد، لحماية حقوقهم والاستجابة لاحتياجاتهم. ويجب أن تعمل الدول معاً لضمان تماشي العولمة جنباً إلى جنب مع التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

٢٦ - **السيدة ماريكوفا** (سلوفاكيا): تكلمت بصفتها ممثلة للشباب، فقالت إنه على الرغم من إيلاء اهتمام دولي كبير بموضوع التعليم، يحظى تعليم الأقليات بوجه خاص باهتمام قليل جداً، في حين يشكل تعليمهم عنصراً رئيسياً للحفاظ على تراثهم الثقافي وعلى لغتهم وتقاليدهم. وأضافت أن تعليم الأقليات يجب أن يكون شاملاً وملائماً من الناحية الثقافية ليتسنى منع نشوب نزاعات بين الأغلبية والأقلية من السكان، ولمحاربة كراهية الأجانب والحد من التهميش وبالتالي احتمال لجوء الأقلية من الشباب إلى العنف وهو ظاهرة آخذة في النمو في أوروبا.

٢٧ - وأشارت إلى أن طائفة الروما واحدة من أكبر الأقليات الإثنية في سلوفاكيا وأوروبا ككل. ولا تمس مسألة تعليمهم البلدان التي يعيشون فيها، بل لها آثار عبر الحدود مما يجعلها شاغلاً دولياً ملحاً. وعلى الرغم من أن هدف إتمام جميع الأطفال تعليمهم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ سوف يتحقق رسمياً في أوروبا، فإن ذلك يقتصر على فئات الأغلبية، بينما عدد كبير جداً من أطفال الروما في أوروبا ليسوا قريبين بأي حال من الأحوال من تحقيق ذلك الهدف. وأضافت أنه إدراكاً للإلحاح في معالجة تلك المسائل وغيرها من المسائل، استحدثت حكومتها استراتيجية تتناول المشاكل ذات الصلة بطائفة الروما، والتركيز، في جملة أمور، على وصول أطفال الروما إلى التعليم والقضاء على التعليم المنفصل، وهي ممارسة يحصل خلالها أطفال الروما على تعليم دون المستوى المطلوب في مدارس للطلبة ذوي الإعاقات الذهنية. وحثت المجتمع الدولي على العمل بشأن مسألة تعليم الأقليات الملحة، حيث لا تستطيع حكومتها وحدها معالجة مثل هذه المسألة المعقدة. وفي هذا الصدد، يلزم وجود محفل دولي للدول لتبادل المعلومات والخبرات ذات الصلة بتعليم الأقليات، مع جهود تركز على التعليم الرسمي وغير الرسمي على السواء لضمان إدماج الأقليات في المجتمع بالكامل.

٢٨ - **السيد شين دونغ – إك** (جمهورية كوريا): قال إنه لمعالجة الأزمة الاجتماعية في العالم وتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي لعام ١٩٩٥ المعني بالتنمية الاجتماعية، من المهم مضاعفة الجهود للقضاء على الفقر المدقع في العالم، لا سيما من خلال زيادة فرص العمل. وفي هذا الصدد، تخطط حكومته بحلول عام ٢٠١٢ لإجراء توسع كبير في عدد الفئات المستهدفة التي تحصل على دعم مركّز من خلال فرص التوظيف والتدريب على مباشرة الأعمال الحرة. كما تقوم الحماية الاجتماعية بدور رئيسي حيث زادت حكومته كثيراً ميزانية الرعاية الاجتماعية للمساعدة في تعزيز خدمات الرفاه التي تناسب الفئات المهمشة اجتماعياً.

٢٩ - وطالب بضرورة إيلاء اهتمام خاص بالفئات الضعيفة كالأشخاص ذوي الإعاقات والمسنين. وفي هذا

الصدد، تبذل حكومته جهوداً مطردة لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، بما في ذلك من خلال قانون لمنح معاشات تقاعدية للأشخاص ذوي الإعاقات بهدف تحسين رفاه تلك الفئة وتعزيز احتوائها في المجتمع عن طريق منحها شهرياً معاشاً تقاعدياً طبقاً لدرجة الإعاقة ومستوى الدخل. كما قدمت قانوناً بشأن التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات يتضمن أوجه الإنصاف، وترصد عن كثب إنفاذ ذلك القانون.

٣٠ - ومضى قائلاً إنه من المهم أيضاً معالجة مشكلة المسنين كطائفة مهمشة. ورحب، في هذا السياق، بتقرير الأمين العام بشأن متابعة نتائج الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، التي يمكن أن تكون مرجعاً لكثير من البلدان التي تكافح من أجل حل مشكلة الشيخوخة الناشئة. وأضاف أن حكومته تعكف على تطوير وتنفيذ مبادرات في مجال السياسات، تشمل دفع معاش تقاعدي أساسي لنحو ٧٠ في المائة من الأشخاص فوق سن ٦٥ عاماً بموجب نظام تأمين طويل الأجل لرعاية الأشخاص كبار السن مع مسائل تتعلق بالتنقل بوجه خاص. وعلاوة على ذلك، فإنه بموجب خطة خمسية جديدة لمجتمع الشيخوخة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، سيتم إنشاء ٣٠٠ ٠٠٠ وظيفة عمل للأُمهات المتقاعدات ذوات الأطفال، وسيتم أيضاً توسيع البنية التحتية لمساعدة المسنين على المشاركة في الأنشطة التطوعية وقضاء أوقات الفراغ.

٣١ - **السيدة آهن لي - سيل** (جمهورية كوريا): تكلمت بصفتها ممثلة للشباب، فقالت إنه ينبغي بذل جهود لتضييق الفجوة بين مختلف المستويات الاجتماعية - الاقتصادية في المجتمع وداخلها، ويمكن أن يلعب التعليم دوراً رئيسياً في هذا الصدد. كما أن تحسين وصول الشباب إلى التعليم من شأنه أن يساعدهم ليس فحسب من حيث فرص العمل، بل يمكن أن يساعدهم أيضاً للخروج من دائرة الفقر التي قد يرثونها. وأضافت أن حكومتها كجزء من جهودها للمساعدة في دعم الطلبة ذوي الدخل المنخفض، قدمت محاضرات مجانية للمساعدة في إعداد طلاب الكليات على دخول الامتحانات عبر شبكة الإذاعة التعليمية الحكومية. كما تم توفير فصول المستوى الرفيع في المدارس الحكومية في إطار المقررات التعليمية العادية. وقد أفاد ذلك النوع من الدعم المجاني الطلبة ذوي المستويات الاقتصادية المنخفضة والطلبة في المناطق الريفية.

٣٢ - وأشارت إلى أنه من المهم أيضاً زيادة تعزيز الجهود المبذولة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الخلفيات الثقافية المتنوعة، من خلال تقديم خدمات تعليمية إضافية. وأضافت أنه لمعالجة الزيادة الحادة في عدد السكان المهاجرين في بلدها، قامت حكومتها بتنفيذ تدابير تشمل تقديم برامج لتعليم اللغة الكورية لصالح زوجات المهاجرين. ومن شأن تقديم الدعم الكافي للفئات الضعيفة اجتماعياً أن يساعد على تعزيز التنمية الاجتماعية على المستويات الفردية والوطنية والعالمية.

٣٣ - **السيد باسين** (رومانيا): تكلم بصفته ممثل للشباب، فقال إنه يلزم في جميع المجتمعات المشاركة النشطة للشباب وتوظيفهم وتعليمهم. ومع قدرة الشباب على الابتكار وحماسهم في احتضان التغيير، يستطيعون عن مقدرة معالجة بعض المشاكل بالغة التعقيد التي تواجه العالم حالياً. وحسب المعترف به في استراتيجية الاتحاد الأوروبي المعنية بالشباب، فإن مشاركة الشباب ليست مستصوبة فحسب، بل فعالة في تشكيل بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية أفضل لمنفعة الجميع. كما يجب أن يبدأ تشجيع مشاركة الشباب في المعلومات والتشاور ليتسنى بناء الثقة في صفوف الشباب والمؤسسات ذات الصلة على السواء وبالتالي الإعداد لشراكة قوية.

٣٤ - وأشار إلى أنه على الرغم من تزايد مشاركة الشباب في رومانيا، فإن نسبة مئوية قليلة فقط من الشباب هي التي تشارك في أنشطة تطوعية. ومن ثم فإنه يناشد جميع الشباب التقدم للمشاركة في البرامج الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تحسين أوضاعهم في المجتمع.

٣٥ - **السيدة ناستاسي** (رومانيا): تكلمت بصفتها ممثلة للشباب، فقالت إنه ليس يكفي بحث عمالة الشباب في مناقشات دولية، بل يلزم اتخاذ إجراء، لا سيما من خلال توفير الوصول إلى التعليم والتدريب المناسبين، بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل المعقدة. ويجب إتاحة الفرصة للشباب لاكتساب خبرات العمل عن طريق برامج التدريب الداخلي ومشاركتهم بنشاط في منظمات الشباب غير الحكومية، كتكملة للتعليم وتمشياً مع العصر.

٣٦ - وقالت إنه لمعالجة بطالة الشباب في رومانيا، أقرت حكومتها قانوناً جديداً يشجع الشباب على إنشاء شركات صغيرة ومتوسطة الحجم وييسر لهم ذلك الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، تتشارك مختلف الشركات الخاصة مع الجامعات والمنظمات غير الحكومية في تقديم زمالات لتدريب الشباب. كما أنه من المهم تعزيز التوجيه المتعلق بالمستقبل الوظيفي على مستوى التعليم الثانوي والتعليم الجامعي وزيادة دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية. كما ينبغي النظر في مزايا التعليم غير الرسمي والنزعة التطوعية كجزء من الحل. وناشدت جميع الدول الأعضاء على تحسين أحوال الشباب ليتسنى لهم مواصلة تنمية مهاراتهم وتحقيق إمكاناتهم والمشاركة بنشاط في بناء مجتمع أفضل.

٣٧ - **السيد رويز** (كولومبيا): قال إن أحد أولويات حكومته في مجال التنمية الاجتماعية هو الحد من الفقر ومن عدم المساواة الاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن حكومته أحرزت تقدماً كبيراً في هذا المجال، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم الابتدائي الشامل وتحسين المساواة بين الجنسين، وتحقيق إنجازات في مجال الصحة، بما في ذلك تحقيق تخفيض كبير في معدل وفيات الرضع وتحسين رعاية الأمهات وتخفيض عدد الوفيات بسبب سرطان عنق الرحم. وأضاف أن دستور كولومبيا السياسي لعام ١٩٩١ وضع مجموعة شاملة لحقوق المواطنين، وجعل لزاماً على الدولة أن تكفل تدريجياً رفاه سكانها وتنميتهم. وعلاوة على ذلك، ينمو اقتصاد البلد على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد على ٦ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١١. ومع ذلك، لا تزال تحديات كبيرة تواجه السياسات الاجتماعية لهذا البلد من بينها الفقر والإجحاف وارتفاع معدل العمالة غير النظامية.

٣٨ - وأشار إلى أن لدى حكومته حالياً خطة وطنية للتنمية تركز على تعزيز الحماية الاجتماعية وإنشاء الأعمال، وأن المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم تستطيع دخول القطاع النظامي للاقتصاد وتعزيز توظيف الشباب بوجه خاص. وأضاف أنه في ضوء هذه التحديات، من المهم أن تكفل منظومة الأمم المتحدة التلاحم بين وكالاتها للتمكن من اتخاذ إجراءات كفؤة ومستدامة.

٣٩ - ومضى قائلاً إن حكومته تسعى لضمان أن يشمل مراعاة منظور الجنس والسياسات المتعلقة بالشباب جميع قطاعات الاقتصاد، وأن تنفذ برامجها من أجل تنمية الجماعات الإثنية، مع وجود خطة وطنية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقات وبرامج تركز على الأطفال وسياسة عامة بشأن كبار السن، مع تركيز خاص على الفئات الضعيفة اقتصادياً واجتماعياً. ولا يزال الوصول إلى تلك الفئات تحدياً رئيسياً، حيث أن أوجه الإجحاف لا تزال باقية في البلدان المتوسطة الدخل مثل كولومبيا. وأضاف أن الوقت قد حان

لاستعراض نماذج التنمية الاجتماعية ليتسنى الربط بين الدعامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستجابة للاحتياجات العالمية على نحو أفضل. وتمشياً مع المبادئ التوجيهية المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تعزز حكومته زيادة الصلات بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية لتوليد الدخل ودعم قدرة شركات الأعمال بطريقة مثمرة وكفؤة، مع ضمان التنمية البشرية والحفاظ على النسيج الاجتماعي.

٤٠ - **السيدة هشيكي** (اليابان): قالت إنه لا غنى عن توفير المزيد من فرص العمل للقضاء على الفقر. ويجب على المجتمع الدولي زيادة جهوده لتنفيذ الأهداف الدولية للتنمية الاجتماعية وتهيئة بيئة تؤدي إلى القضاء على التمييز وإزالة الحواجز الاجتماعية ليتسنى النهوض بالاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة كالشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقات.

٤١ - وأضافت قائلة إن جهود اليابان لحماية الفئات الضعيفة تشمل التوقيع على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات وإنشاء آلية لضمان سماع صوتهم وانعكاس ذلك في السياسات الوطنية التي تعكس ''أوجه الاستيعاب المعقول'' الذي تم تقديمه من خلال الاتفاقية. وهناك قانون معدل يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقات تم إقراره في تموز/يوليه ٢٠١١. وسيتم بموجب ذلك القانون إنشاء لجنة للإشراف على تنفيذ ورصد التدابير ذات الصلة في غضون عام.

٤٢ - وبشأن مسألة الشباب، قالت إنه ينبغي الاعتراف بأن توظيف الشباب في جميع أنحاء العالم في أعمال يسهم في الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والحد من الفقر. ولمعالجة مسألة مجتمع الشيخوخة المتزايدة بسرعة في اليابان، حيث فيها أكثر من ٢٠ في المائة من السكان فوق الخامسة والستين، تنفذ حكومتها تدابير شاملة من خلال قانونين جديدين، وتواصل تعزيز فرص العمل وتيسير نظام عام معتمد عليه للمعاشات التقاعدية وإصلاح التأمين الصحي للمسنين.

٤٣ - وأشارت إلى أن حكومتها عززت فرص المتطوعين من الشباب وكبار السن. وفي هذا الصدد، قدمت، بالاشتراك مع حكومة البرازيل، مشروع قرار إلى اللجنة المعنية بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين، يؤكد الحاجة إلى تعزيز جميع أشكال التطوع لتعود بالفائدة على جميع قطاعات المجتمع بما في ذلك الفئات الضعيفة.

٤٤ - **السيد وانغ مين** (الصين): أعرب عن ترحيبه بالعمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة لتعزيز التنمية الاجتماعية. وأضاف أنه من الضروري مواصلة تنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية للجنة التنمية الاجتماعية وخطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة، لتعزيز التوافق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات وإعطاء الأولوية لتنفيذ الوثائق الختامية الصادرة مؤخراً بشأن الشباب والصحة والتعليم. وينبغي، في الواقع، أن تولي الأمم المتحدة والحكومات مزيداً من الاهتمام بمسائل التنمية الاجتماعية، لا سيما في عصر ما بعد الأزمات الحالي. وينبغي أن تركز الحكومات على ضمان أن يصبح تعزيز التوظيف وتحسين سبل المعيشة استراتيجيتين طويلتيّ الأجل. فالتنمية الاجتماعية هي القوة الدافعة ولا ينبغي أن تصبح الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة الاقتصادية على حسابها.

٤٥ - وقال إنه ينبغي زيادة الدعم المقدم للبلدان النامية، على الرغم من ضرورة اتباع نهج حذر فيما يتعلق بربطها بشروط المعونة. كما ينبغي أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بصدق وإخلاص. وفي نفس الوقت، يجب على البلدان النامية توسيع وتعميق التعاون بين بلدان الجنوب. وأضاف أن الصين، من جانبها،

تتمسك بنهج شامل ومنسق ومستدام للتنمية يركز على الناس من خلال نظام تأمين صحي أساسي قائم على خدمة المقيمين في المناطق الحضرية ومن خلال تعليم إلزامي مجاني وشامل. وفي الوقت نفسه، تواصل حكومته تقديم المساعدات بقدر المستطاع إلى البلدان النامية الأخرى وتغطي مجالات في التنمية الاجتماعية كالهياكل الأساسية العامة والتعليم الابتدائي والرعاية الصحية وستواصل العمل في إطار التعاون بين بلدان الجنوب للمساعدة على تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين سبل المعيشة.

٤٦ - **السيد كامو** (كينيا): قال إن الحاجة إلى تحويل موارد من مخصصات التنمية الاجتماعية لمعالجة الأزمات العالمية، كالجفاف والمجاعة الحالية في القرن الأفريقي، قد أعاق البلدان عن تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. وفي ظل انخفاض الإيرادات وتنفيذ تدابير التقشف وزيادة البطالة والاستقطاعات، هناك خطر بأن يصبح استبعاد أفراد المجتمع الضعفاء هو القاعدة والمعيار. ولذلك يجب على المجتمع الدولي مساعدة الاقتصادات النامية الهشة. وأضاف أن حكومته اتخذت خطوات لهذا الغرض من أجل حماية الاقتصاد الكيني في جملة أمور من بينها تقديم تحويلات نقدية إلى المسنين وإعانات في شكل مواد غذائية أساسية.

٤٧ - وعلى مدى العشرين عاماً الماضية، أدى التدفق الكثيف للاجئي الحرب الصوماليين إلى إضعاف تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير الأمن. وأشار إلى وجود صلة واضحة بين حالة اللاجئين في كينيا والتنمية الاقتصادية والتدني البيئي والأمن وجميعها مشاكل ضاعف منها الجفاف والمجاعة حالياً. وفي هذا الصدد، يقتضي الأمر تقديم مساعدات إنسانية إضافية إلى كينيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتخفيف معاناة سكانها من اللاجئين.

٤٨ - ومضى يقول إنه على الرغم من تدابير التقشف على الصعيد المحلي التي اتخذها البلدان المتقدمة النمو ومغزاها الاقتصادي في الأجل القصير، فإنها ستقوّض في نهاية المطاف التقدم الجاري نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

٤٩ - وقال إن الشباب في كينيا يشكلون مورداً وطنياً هاماً وفرصة إنمائية ثمينة. وأشار إلى أن تحديات مثل الاستبعاد الاجتماعي والبطالة والأمية تعوق الحوار مع الشباب ويجب مواجهتها. وعلاوة على ذلك، فإن مؤسسات الحوكمة الشاملة والقابلة للمساءلة التي تدمج السياستين الاقتصادية والاجتماعية معاً تُعتبر عنصراً أساسياً في إقامة مجتمعات منصفة. ولهذا الغرض، ينص دستور كينيا على توزيع متكافئ للموارد الوطنية من خلال نظام حوكمة يؤكد على الوصول إلى المناطق والسكان المهمشين.

٥٠ - وأضاف قائلاً إن التدابير التي اتخذها حكومته لتعزيز الاندماج الاجتماعي تضمنت إعفاءات من الضرائب على المعدات والتسهيلات التي تحسن حياة الأشخاص ذوي الإعاقات وتقديم تحويلات نقدية إلى الأُسر المعيشية التي يرأسها كبار السن وأموال لتنمية المشاريع الخاصة التي تستهدف النساء والشباب للتشجيع على مباشرة الأعمال الحرة وتحقيق الاستقلال. وأشار إلى أن تنفيذ خطة الرؤية حتى عام ٢٠٣٠، وضعت بلده على الطريق نحو التنمية الاقتصادية الشاملة. غير أنه يجب زيادة البرامج الاجتماعية والاقتصادية ليتسنى تلبية احتياجات الجميع. ودعا المجتمع الدولي إلى العمل معاً لمواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين.

٥١ - **السيدة دي** (الهند): بعد أن استشهدت بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وعواقبها بوصفها عقبات رئيسية تحول دون زيادة التقدم نحو تحقيق التنمية الاجتماعية، قالت

إن الهدف الرئيسي لبلدها هو تعزيز النمو الشامل والمنصف الذي يعود بالنفع على جميع قطاعات المجتمع. وتشمل مبادرات الحكومة في هذا الصدد خطة تشغيل في المناطق الريفية تكفل للأسر المعيشية الريفية ١٠٠ يوم عمل في السنة. كما ترى حكومتها أن التعليم عنصر رئيسي في التنمية الاجتماعية وترمي إلى توفير تعليم إلزامي ومجاني لجميع الأطفال حتى سن ١٤ عاماً، بالإضافة إلى حملات تعلم القراءة والكتابة للنساء وحصول الأطفال ذوي الإعاقات على التعليم.

٥٢ - وأضافت قائلة إن الهند كواحدة من البلدان الأولى في التوقيع على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات والتصديق عليها، لديها إطار عمل دستوري وقانوني شامل لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقات، يتضمن سياسة وطنية لتيسير الرعاية الطبية وإعادة التأهيل ومبادرة عمل مؤكدة للتوظيف. وفيما يتعلق بكبار السن، عملت الهند على تحسين نوعية حياتهم من خلال توفير متطلبات الحياة الأساسية، في سياق سياسة وطنية بشأن كبار السن وتشريعات في هذا الصدد. ودعت في الختام الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها لتحويل تطلعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى واقع عالمي.

٥٣ - **السيد خان** (إندونيسيا): قال إن حكومته تدرك استحالة تحقيق التنمية الاجتماعية بدون اقتصاد نشط. وأضاف أنه بفضل النمو الاقتصادي المطرد، تمكنت إندونيسيا من مواصلة جهودها لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، لكنها اضطرت حالياً لأن تطرح جانباً بعض التوقعات. ولحماية المكاسب الاجتماعية والاقتصادية المحققة، فإن سياسة حكومته بشأن التنمية للجميع تجمع بين السياسات المالية والنقدية والضريبية. وهناك خطة حكومية لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وزيادته ترمي إلى معالجة أوجه التفاوت التي تعوق إندونيسيا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الواردة في إعلان كوبنهاغن.

٥٤ - وأضاف قائلاً إن الاستثمارات الاجتماعية ستستمر كجزء من سياسات إندونيسيا الإنمائية. وقد تم تنفيذ تدابير مالية للتحكم في التضخم وتثبيت أسعار المواد الغذائية الرئيسية بغية حماية الأُسر المعيشية الفقيرة. ولتحسين الأمن الغذائي، استمرت زيادة مخصصات قطاع الزراعة في الميزانية. كما تعزز حكومته وصول الأُسر المعيشية الضعيفة إلى المعلومات والموارد الاقتصادية تمشياً مع أولويتها لتمكين الأُسرة وأولئك الأكثر تأثراً بعدم الأمن الاقتصادي. وأشار إلى أن إندونيسيا تعمل أيضاً على خلق مزيد من فرص العمل، لا سيما للشباب، وستواصل تخصيص ٢٠ في المائة من ميزانيتها للتعليم. ويجري تقديم المساعدة الاجتماعية وبرامج الحماية كالتأمين الصحي للفقراء، وجار أيضاً تنفيذ مبادرات لتحسين الحصول على الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري اعتماد قوانين وأنظمة وسياسات لتعزيز حقوق الإنسان لكبار السن وحمايتها. وأخيراً، يعمل برلمان إندونيسيا للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات. ودعا في ختام كلمته إلى استمرار الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل معالجة العواقب الاجتماعية الناجمة عن الأزمات الاقتصادية العالمية.

٥٥ - **السيدة سودوف** (منغوليا): بعد أن أكدت على التزام حكومتها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، قالت إنه تم تحقيق ٦٦ في المائة من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يخص منغوليا أو من المحتمل أن تتحقق جميعها بحلول ذلك الموعد. ومع ذلك، لا يزال الحد من الفقر، والإسكان، والاستدامة البيئية، والمساواة بين الجنسين، جميعها تحديات رئيسية، تقتضي تدخلات مستهدفة وجهوداً مضاعفة.

٥٦ - وأضافت قائلة إن منغوليا، إدراكاً منها بأن نقص مؤهلات العمل وارتفاع معدلات البطالة يشكلان تحدياً خاصاً للشباب، أعلنت عام ٢٠١١ سنة تعزيز العمالة التي تستهدف الشباب تحديداً.

٥٧ - وأردفت تقول إنه في ضوء تنامي دور التعاونيات في تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، أعلنت الجمعية العامة عام ٢٠١٢ ليكون السنة الدولية للتعاونيات. كما أنشأت حكومتها لجنة وطنية تضم ممثلين للوزارات ذات الصلة إلى جانب التعاونيات وأصحاب المصلحة الآخرين للإعداد للاحتفال بتلك السنة. وأعربت في هذا الصدد عن الأمل في أن تشارك الدول الأعضاء في انطلاق هذا الاحتفال في أراضيها في موعد لاحق هذا الشهر وأن يحظى بتأييد الدول الأعضاء مشروع القرار بشأن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية والذي سيقدمه وفدها إلى اللجنة للاعتماد.

٥٨ - **السيد لي هوا ترونغ** (فييت نام): قال إن حكومة فييت نام بذلت جهوداً مضنية للحفاظ على التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، لا سيما في السنوات القليلة الماضية، التي شهدت الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية. ونتيجة لذلك، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي ثلاث مرات بين عاميّ ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، بينما انخفض معدل الفقر من ٢٢ في المائة عام ٢٠٠٥ إلى ٩,٤٥ في المائة في عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، يمكن ملاحظة تحسين نوعية الحياة في مجالات شتى تتراوح بين الرعاية والتغذية إلى المساواة بين الجنسين. كما أنجزت فييت نام معظم الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد بعام ٢٠١٥، بدعم لا يقدَّر من جانب وكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين.

٥٩ - وقال إنه يجب، مع ذلك، أن تعالج فييت نام عدد من التحديات بنجاح ليتسنى استمرار الزخم الإنمائي. ولما كان بلده واحداً من أكثر البلدان تضرراً من تغير المناخ، فإن فشله في التخفيف والتكيف، سوف يسفر عن نكسة رئيسية وسيعوق المحاولات المبذولة لإنجاز ما تبقى من الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن حكومته صاغت استراتيجيات بشأن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والأمن الاجتماعي، ضمن مجالات أخرى، لتلبية المطلب الشعبي بتحسين التعليم وخدمات الرعاية الصحية.

٦٠ - ومضى قائلاً إنه على الرغم من أن الأزمة المالية لم تكن من صنع البلدان النامية، فإن شعوبها واقتصادها هما الأكثر تعرّضاً لتقلبات الاقتصاد العالمي، ومن ثم تدعو الحاجة إلى مساعدة بلدان العالم النامي في التغلب على تحدياتها في السعي من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية. وكرر في الختام التزام فييت نام بإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وكذلك بمبادرات التنمية الاجتماعية التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين.

٦١ - **السيد غيورغيو** (إريتريا): قال إن الأزمات المتكررة قد زادت من صعوبة تحقيق الأهداف التي وضعتها البلدان لنفسها. وعلى الرغم من أن أهداف التنمية الاجتماعية تتجاوز الحدود الوطنية، يجب أن تظل الحكومات الوطنية ملتزمة بإحراز تقدم اجتماعي مطرد واستحداث مبادرات تعالج حالات قطرية محددة.

٦٢ - وأشار إلى أن إريتريا تعتبر شبابها العامل الرئيسي للتغيير وتشركهم في الجهود الوطنية المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر ونقص التنمية والاستثمار في التعليم المجاني الشامل. وأضاف أن السياسات الإنمائية لحكومته المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الإنمائية للألفية، قد مكنتها من تقديم خدمات اجتماعية أساسية إلى المناطق الريفية بوجه خاص حيث الخدمات الأساسية إما محدودة أو لا وجود لها.

٦٣ - وقال إن السياسة الاجتماعية المقترنة بالعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي وضعت البلد على الطريق

لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية ومن بينها الحد من وفيات الأُمهات والأطفال وتخفيض حدوث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلاوة على ذلك، زاد أيضاً الأجل المتوقع من ٥٢ سنة في المتوسط عام ١٩٩٥ إلى نحو ٦٠ سنة عام ٢٠٠٨. كما جددت إريتريا التزامها بتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية – وهي مهمة هائلة – من خلال صياغة خطة تنمية خمسية شملت أهدافها القضاء على الفقر وتسريع وتيرة الوصول إلى التعليم وتعزيز التضامن الاجتماعي والوئام بين مختلف الجماعات الإثنية.

٦٤ – **السيدة نورة آل ثاني** (قطر): قالت إن بلدها بدأ مرحلة جديدة من التنمية الاجتماعية تميزت بالتوسع المحلي في الخدمات الاجتماعية وزيادة التعاون الدولي في مختلف المجالات بالإضافة إلى وجود جدول أعمال وطني شامل للتنمية الاجتماعية يستهدف رفع المستوى المعيشي لجميع المواطنين والاستجابة الفعالة للتحديات التي تواجه الشباب والمسنين والمعاقين والمرأة. وأضافت أن حكومتها، استناداً إلى مبادئها الأخلاقية والدينية تلتزم بالكامل بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والقيم والممارسات التي تضمن التماسك الاجتماعي.

٦٥ – وأشارت إلى أنه فيما يتعلق ببرنامج العمل العالمي للشباب، من الضروري تعزيز بناء القدرات وتقييم واستعراض الإنجازات والعقبات التي تعترض التنفيذ الفعلي لهذا البرنامج على كافة المستويات. وأضافت أن قطر تولي أهمية كبيرة بالسنة الدولية للشباب من خلال أنشطة مختلف مؤسساتها الشبابية والرياضية والثقافية والاجتماعية.

٦٦ – وقالت إن حكومتها تعمل بكل جهد من أجل ضمان أن يتمتع كبار السن بحقوقهم وبظروف معيشية لائقة ومن ثم فإنها تساند جهود برنامج الأمم المتحدة المعني بالشيخوخة، الذي يتطلب دعماً مستمراً من الدول الأعضاء. ويجب ألا تحول الخلافات التي تبدو مستعصية حول مسألة الأسرة دون بحث القواسم المشتركة بين الدول الأعضاء.

٦٧ – وعملاً بإيمانها بأن التنمية الاجتماعية هي أساس بناء مجتمع سليم، قامت حكومتها بإطلاق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ التي تحدد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، التي ستحول قطر إلى دولة متقدمة النمو تستطيع أن تضمن حياة لائقة لشعبها بما يتفق مع تطلعاتهم وطموحاتهم.

٦٨ – **السيد أركوندو** (بوليفيا): قال إن الاستراتيجية الإنمائية لحكومته تعزز فكرة ''العيش الكريم''، وهو مفهوم له أصوله في الثقافات الأصلية لبلده ويقوم على أساس التضامن بين الشعوب والتمتع بالموارد الطبيعية بالتناغم مع الطبيعة. وقد ألهمت تلك الفلسفة خطة التنمية الوطنية الرامية إلى تعزيز وجود بوليفيا مهيبة وديمقراطية ومنتجة وذات سيادة. ويعني ''العيش الكريم'' أكثر من مجرد تحسين الأحوال المعيشية. والهدف الأسمى هو إتاحة فرص متكافئة للجميع بدلاً من دعم أقلية تعيش على حساب الكثيرين. وفي هذا الصدد، تم تعزيز دور الحكومة كضامنة للحقوق والرفاه الجماعي. كما يعيد الدستور الجديد تأكيد حقوق الإنسان في الحياة والغذاء والعمل اللائق والوصول الشامل إلى المياه والمرافق الصحية ضمن خدمات أساسية أخرى لا تخضع للاحتكار أو الاستغلال الخاص. وأضاف أن حكومته أيدت قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٤ ورحبت بقرار مجلس حقوق الإنسان ٩/١٥ بشأن الحق في المياه والمرافق الصحية وجميعها خطوات هامة نحو تحسين أحوال ملايين البشر الذين ما زالوا يعيشون دون وصول كاف إلى المياه الصالحة للشرب.

٦٩ – ومضى قائلاً إن حكومة بوليفيا تعمل جاهدة على تقديم رعاية صحية مجانية وشاملة لجميع مواطنيها. كما ساعدت السياسات الجديدة في القضاء على الأمية

وأسفرت عن بناء مساكن لائقة وتحويل صكوك ملكية الأراضي الزراعية إلى السكان الضعفاء، لا سيما السكان الأصليين والنساء. وتستهدف أنشطة الاحتواء الاجتماعي إدماج الأشخاص ذوي الإعاقات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعلاوة على ذلك، تم تقديم ضمانات دستورية تكفل مشاركة الشباب في التنمية وتضمن حق المسنين في حياة جيدة. كما مكَّن تأميم صناعة الهيدروكربون من تقديم معاش تقاعدي لجميع الأشخاص فوق سن الستين، بينما يجري تعديل نظام الضمان الاجتماعي لضمان الحماية والرعاية لكبار السن.

٧٠ - وأضاف قائلاً إن الأزمات العالمية المضاعفة تطرح تحديات كبيرة تعوق تحقيق ''مجتمع الجميع'' وتدعو للتعاون الدولي والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا. ولمنظومة الأمم المتحدة، من جانبها، دور حاسم في القيام بدعم السياسات الوطنية ودعم أهداف وبرنامج عمل كوبنهاغن.

٧١ - **السيدة بروروك** (أوكرانيا): قالت إن حكومتها ترحب بنتائج الدورتين الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية اللتين قدمتا إطاراً للإجراءات الإيجابية التي تكفل الاندماج الاجتماعي للجميع، لا سيما الشباب والمعاقين وكبار السن والأُسر. كما أن الأولوية التي أعطتها اللجنة للقضاء على الفقر، جاءت استجابة هامة للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية. وعلى الصعيد الوطني، تدرك حكومتها ضرورة اتخاذ إجراءات مالية عاجلة بالترادف مع استراتيجيات إنمائية اجتماعية - اقتصادية طويلة الأجل لضمان النمو المطرد، وإيجاد الأعمال وتحسين المستويات الاجتماعية. وأضافت أن برنامج أوكرانيا الوطني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ للقضاء على الفقر، يتضمن مكوناً للتنمية الاجتماعية. كما أن لتخفيض البطالة أولوية رئيسية، ومن ثم تسعى الحكومة، في هذا الصدد، للتعاون مع منظمة العمل الدولية استناداً إلى برنامجها للعمل القطري اللائق.

كما أن مشاركة الشباب في استحداث سياسات اقتصادية واجتماعية والحوار مع نقابات العمال، يشكل جانباً آخر هاماً في تحسين النمو الاقتصادي.

٧٢ - وأشارت إلى أن حكومتها، على الصعيد الدولي، قد أحاطت علماً بالتوصيات الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى الأخير للاحتفال بالسنة الدولية للشباب. ورحبت بإعلان عام ٢٠١٢ سنة دولية للتعاونيات، الذي من شأنه زيادة التوعية بالدور الذي تقوم به المؤسسات التجارية في تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت أن الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقات كانت خطوة إيجابية نحو تحقيق إدراج المعاقين بالكامل في جدول أعمال التنمية العالمي. وأعلنت استمرار التزام أوكرانيا القوي بالتعاون الدولي لضمان التنمية المستدامة والاندماج الاجتماعي للجميع.

٧٣ - **السيدة نياموديزا** (زمبابوي): قالت إن مسألة التنمية الاجتماعية تشمل معظم حقوق الإنسان والاحتياجات الأساسية. وأضافت أن تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على زمبابوي قد تضاعف بسبب الجزاءات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة وحلفائها، مما أدى إلى زيادة تباطؤ النمو والفقر في زمبابوي. كما ارتفع حدوث الأمراض المعدية وغير المعدية، بينما أصابت آثار تغير المناخ الاقتصاد القائم على الزراعة بالهلاك والخراب. وفي ضوء تلك التحديات، عانى تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالتعليم والعمل والصحة والقضاء على الفقر. ولذلك ترحب حكومتها بنتائج العديد من الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عُقدت خلال العام الماضي الرامية إلى توفير الإرادة السياسية والموارد اللازمة لمعالجة احتياجات الفقراء والضعفاء في العالم.

٧٤ - وإدراكاً منها بأن المعاقين والشباب يشعرون بتأثير المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية بالغة الحدة، ستصبح حكومة زمبابوي قريباً طرفاً في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات وتتعهد باستمرار المشاركة في المناقشات داخل الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين حالة الأشخاص كبار السن. وأضافت أن الشباب ظل منذ زمن طويل ضمن أولويات الحكومة وكفلت السياسات الوطنية مشاركة الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لزمبابوي. ولا تزال البطالة مسألة حرجة للشباب، ومن ثم فإنها تحث المجتمع الدولي على استحداث إطار عمل دولي لتنمية الشباب يقدم خطة عمل مع التزامات محددة التوقيت وموارد كافية. وأشارت إلى أن حكومتها تدين استغلال الشباب، لا سيما في الدول الصغيرة والضعيفة، بهدف إثارة القلاقل من أجل أهداف سياسية خارجية شريرة وستواصل التصدي للجهود التي يبذلها أولئك الساعين للقيام بذلك في زمبابوي.

٧٥ - وقالت إن مجتمع زمبابوي يبجل الأُسرة التقليدية التي اعترف بها المجتمع الدولي وليست التفسيرات المختلفة للأُسرة الناشئة حالياً. فالأُسرة هي الدعامة الأكثر أهمية في بناء البشرية وإرساء القيم وتقديم الدعم لجميع الأفراد في جميع مراحل الحياة. وحثت المجتمع الدولي على إنشاء خطة عمل ترمي إلى تعزيز دور الأُسرة في التنمية. وأضافت أن حكومتها تشارك من جانبها في استحداث أساليب ملائمة للاحتفال في عام ٢٠١٤ بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأُسرة.

٧٦ - وأردفت قائلة إن إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية هو السبيل لتحقيق التنمية الاجتماعية التي تقتضي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. كما ينبغي بذل جهود وطنية لتتكامل مع أنشطة دولية كإلغاء ديون البلدان التي تعاني من عجز الغذاء، ونقل التكنولوجيا ليتسنى التخفيف من آثار تغير المناخ. وينبغي لمبدأ المسؤوليات المشتركة والإجراءات المتباينة توجيه برامج التنمية حيث تدعم الشراكات العالمية ملكية السياسات الوطنية.

٧٧ - **السيد الموسوي** (العراق): قال إن العدالة الاجتماعية على قمة أولويات حكومته نظراً لما توليه من أهمية لتحقيق التنمية الاجتماعية. ويعمل العراق على تهيئة البيئة التي تفضي إلى توفير الاستقرار والسلام في ربوع العراق كشرط أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة. وبعد التذكير بعقود من الاستبداد والحرب والجزاءات الاقتصادية في تاريخ العراق الحديث، أشار إلى أن بلده يمر بمرحلة انتقالية صعبة جرَّاء تحديات التحول من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق وتهديدات الأمن التي تفرضها الهجمات الإرهابية التي تستهدف غالباً البنى التحتية المحلية.

٧٨ - وأشار إلى أن الخطة الخمسية لحكومته تهدف إلى خلق نهضة اقتصادية وصناعية وزراعية شاملة من خلال تشجيع الاستثمار، وإيجاد فرص عمل، لا سيما للشباب، وإعادة تأهيل الصناعة العراقية، واتخاذ تدابير ملموسة تشمل تقديم القروض الميسرة والمنح لذوي المهن والحرف ولأصحاب المشاريع، وتزويد المزارعين بالبذور والأسمدة والوقود بشكل مجاني وشراء محاصيلهم بأسعار تفضيلية، وتنفيذ خطة طموحة لبناء ١٠ ملايين وحدة سكنية في ١٠ أعوام والتي سيكون لها منفعة مضاعفة في خلق فرص عمل لآلاف العراقيين.

٧٩ - وفي سياق التزامه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والأحكام الواردة في دستوره بشأن الرفاه الاجتماعي، يسعى العراق جاهداً لبناء مجتمع متكامل توضع فيه جميع الموارد والقدرات البشرية في خدمة التنمية الاجتماعية. وتضمنت المبادرات المضطلع بها لهذه الغاية تنظيم هجرة العمالة الأجنبية

إلى داخل البلد بما يتفق مع القوانين والصكوك الدولية التي يكون العراق طرفاً فيها؛ ومعالجة مشاكل العمالة والبطالة المقنعة من خلال إيجاد أعمال منتجة؛ والحد من الهجرة من الريف إلى المدن من خلال تحسين الخدمات المقدمة إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية.

٨٠ - وأعرب عن تقديره للمساعدة التي تقدمها إلى العراق الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والدول الأخرى الصديقة، إلى جانب المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في مجالات كالاستشارة وتخفيض الديْن. وأضاف أن بلده يتطلع إلى تعاون مثمر مع المجتمع الدولي ليتجاوز هذه الفترة الصعبة، ويأمل في رفع القيود المفروضة عليه بموجب الفصل السابع التي تعوق تحقيق التنمية الاجتماعية حيث لم يعد العراق يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

٨١ - **السيد شكري** (السودان): قال إنه من المطلوب تضافر الجهود الدولية لتعزيز الإطار الذي وضعته قمة كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الواردة في هذا الإطار، لا سيما في ضوء العقبات التي تشكلها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتغير المناخ ضمن تحديات أخرى. وطالب البلدان المانحة بتقديم المساعدة الإنمائية اللازمة والإعفاء الكامل من الديون التي تقف حجر عثرة أمام مشاريع التنمية الشاملة في البلدان النامية وتثقل كاهلها وتعوق تقدمها صوب التنمية والاستقرار.

٨٢ - ومضى قائلاً إن السلام قد تحقق بوصفه عنصراً أساسياً لأي مجتمع مستقر ومتكامل اجتماعياً، نتيجة وفاء حكومته بجميع التزاماتها الواردة في اتفاق السلام الشامل الموقّع عام ٢٠٠٥، بما في ذلك موافقتها على إجراء الاستفتاء لتقرير مصير الجنوب والقبول بنتيجته. وبالإضافة إلى التعاون في إرساء دعائم الدولة الجديدة، وقّع السودان أيضاً اتفاقاً يرمي إلى تحقيق السلام والأمن في دارفور.

٨٣ - وأشار إلى أن خطة السودان الوطنية لمحاربة الفقر تضمنت سلسلة من التدابير المحددة، من بينها، في جملة أمور، التوسع في التعليم الابتدائي الشامل، ومساعدة الخريجين في العثور على العمل، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير المياه الصالحة للشرب. وقد أُنشئ مجلس أعلى لمراقبة وإعداد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر تحت رعاية رئيس الجمهورية.

٨٤ - وقال إن ديوان الزكاة الإسلامي، كمؤسسة خيرية تطوعية لتحقيق الأمن الاجتماعي، يقوم بدور حيوي في مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحويل الموارد المالية من الفئات القادرة إلى المحتاجين والطبقات الفقيرة تماماً اجتماعياً واقتصادياً. ويمتد عمل ديوان الزكاة الإسلامي ليشمل تقديم الدعم للمؤسسات التعليمية والمشاريع ذات الصلة بالصحة ومعاهد التعليم الديني وكذلك تعزيز توظيف الشباب ورعاية المسنين في إطار توفير البيئة الأُسرية لهم.

٨٥ - وقال إن حكومته وقّعت على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات وأعادت تشكيل المجلس الوطني للمعاقين مع الاشتراط على تمثيل المعاقين بنسبة ٥٠ في المائة من عضويته وأن يكون رئيسه من الأشخاص ذوي الإعاقات. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل على تنفيذ دراسة عن أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة، بما فيها التوحد وجار العمل من أجل تنفيذ الصكوك الدولية في هذا المجال التي يكون السودان طرفاً فيها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.